

Distr.
GENERAL

S/1996/286/Add.1
3 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٠٥٠ (١٩٩٦)

١ - الغرض من هذه الإضافة هو إبلاغ مجلس الأمن بنتائج المهمة التي أوفد فيها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى رواندا في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من أجل اختتام المفاوضات التي بدأها ممثلي الخاص فيما يتعلق بالإبقاء على مكتب الأمم المتحدة في رواندا بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (انظر الفقرة ٢٨ من الوثيقة S/1996/286 المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٢ - اجتمع وكيل الأمين العام مع رئيس الوزراء رويجيما ثم مع نائب الرئيس كاغامي ثم مع الرئيس بيزيمونغو. وكان يرافقه في الاجتماعين الأولين ممثلي الخاص الذي غادر رواندا أخيراً في ٢٠ نيسان/أبريل. وقد أشار وكيل الأمين العام في محادثاته مع الشخصيات الثلاثة إلى أن مجلس الأمن كان قد رحب برسالة وزير الخارجية المؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/176)، التي ورد فيها وصف للمهام التي تود حكومة رواندا من الأمم المتحدة أن تقوم بها في رواندا بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وسجلت فيها، في جملة أمور، موافقة الحكومة على الاقتراح القاضي بالاحتفاظ بمكتب للأمم المتحدة في رواندا. وبناءً على ذلك، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٥٠ (١٩٩٦)، الذي شجعني، في الفقرة ٤ من منطوقه، على أن احتفظ، بالاتفاق مع الحكومة، بمكتب للأمم المتحدة في رواندا، يرأسه ممثلي الخاص ويشمل شبكة الاتصالات ومحطة الإذاعة الحاليتين التابعتين للأمم المتحدة، بغرض دعم الجهود التي تبذلها حكومة رواندا لتشجيع المصالحة الوطنية، وتعزيز النظام القضائي، وتيسير عودة اللاجئين، وإصلاح الهياكل الأساسية في البلد، وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تحقيقاً لهذه الغاية.

٣ - وكانت الحكومة قد طلبت في وقت لاحق توضيحاً لتلك الولاية. وتبين من المحادثات التي أجراها ممثلي الخاص في كيغالي نتيجة لذلك أن ما يُطلب ليس توضيحاً للولاية بقدر ما هو توضيح لطرائق تنفيذها، مع الإشارة بصورة خاصة إلى مدة عمل مكتب الأمم المتحدة في رواندا وحجمه وموارده والمهام التي سيؤديها رئيسه، ممثلي الخاص.

٤ - ومضى وكيل الأمين العام ليووضح، مستنداً إلى ما درج عليه المجلس في مثل هذه الحالات، أن من المحتمل أن يجري إنشاء المكتب لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر وأن تمدد هذه الولاية المبدئية فيما بعد لفترات أخرى مماثلة إذا رغبت الحكومة في ذلك وكان المجلس مقتنعاً بأن في منجزات المكتب ما يبرر النفقات اللازمة. وسيكون حجم المكتب على النحو الوارد وصفه في الفقرتين ١١ و ١٢ من تقريرتي

المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل (S/1996/286). ولن تكون له موارد سوى ما هو مطلوب لتغطية مصاريف تشغيله. وستظل مصادر تمويل أنشطة الأمم المتحدة في رواندا هي ميزانيات مختلف البرامج والصناديق والوكالات العاملة هناك، بالإضافة إلى أي تبرعات تقدمها الدول الأعضاء. ومن المتصور أن يوفر الصندوقان الاستثماريان الموجودان حالياً (انظر الفقرات ١٤ إلى ١٦ من تقرير المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل) آلية ملائمة لتلقي هذه التبرعات وصرفها؛ بيد أنه إذا رأت الحكومة أن هناك حاجة إلى صندوق استثماري إضافي، فإنه ستجري، دراسة إمكانية ذلك بعين التفهم.

٥ - وفيما يتعلق بمهام الممثل الخاص وموظفيه، فإنها ستحدد وفق رغبات الحكومة إلى حد بعيد. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في أماكن أخرى، يمكن أن تشمل هذه المهام ما يلي: تقديم الدعم والمشورة للحكومة، بالصورة التي ترغب فيها هي، بشأن الجوانب السياسية للمشاكل الراهنة لرواندا، وخاصة في ميادين المصالحة الوطنية وعودة اللاجئين وعلاقات رواندا بجاراتها؛ وتوفير قناة مباشرة للاتصال مع الأمين العام؛ والدعوة من أجل رواندا لدى منظومة الأمم المتحدة ولدى المجتمع الدولي ككل؛ والتنسيق الرفيع المستوى لجميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في رواندا، وليس فقط الأنشطة الإنمائية والإنسانية الداخلة في اختصاص المنسق المقيم/المنسق الإنساني للأمم المتحدة. وسيضم المكتب أيضاً محطة إذاعة الأمم المتحدة، التي ستستخدم الموظفين والمعدات الذين كانت تستخدمهم محطة إذاعة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

٦ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أبلغ الرئيس بيزيمونغو وكيل الأمين العام بأن الحكومة قد قررت تأكيد قبولها لمكتب للأمم المتحدة على الأساس الذي حدده هو، غير أن الحكومة غير راغبة في الموافقة على محطة إذاعة الأمم المتحدة المقترحة؛ إذ أنها ستخلق الانطباع بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لا تزال موجودة في البلد مستترة تحت قناع آخر وستجعل مكانة مكتب الأمم المتحدة أعلى مما تريده الحكومة. بيد أن الحكومة على استعداد لأن تتيح للأمم المتحدة ثلاث ساعات من البث الإذاعي كل مساء على محطة إذاعة الحكومة. وأعرب وكيل الأمين العام عن أسفه لقرار الحكومة بشأن محطة إذاعة الأمم المتحدة ولكنه قال إنه سيجري النظر بعناية في البديل المعروض.

٧ - ومن ثم فالطريق الآن مفتوح لإنشاء مكتب الأمم المتحدة في رواندا وفقاً للقرار ١٠٥٠ (١٩٩٦). وأعترض أن أبلغ المجلس قريباً بالشخص الذي سأعينه، بعد التشاور مع الحكومة، ممثلاً خاصاً لي. ويجري العمل حالياً في إعداد خطة لبث برامج الأمم المتحدة عبر محطة إذاعة الحكومة وستستأنف قريباً المناقشات مع الحكومة بشأن هذه المسألة. وقُطع شوط كبير في المفاوضات المتعلقة باتفاق مركز البعثة للمكتب الجديد ومن المرجح أن تختتم في القريب العاجل جداً. وقد تقرر أن تظل شبكة اتصالات الأمم المتحدة لدى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وذلك في فندق أماهورو، الذي سيكون مقراً للمحكمة في رواندا. وقد أبلغت مؤخراً بأن المحكمة لم تعد تقبل ترتيباً سبق الاتفاق عليه يقضي بأن يشغل مكتب الأمم المتحدة في رواندا مكاناً في نفس المبنى الذي توجد به المحكمة. بيد أنني على ثقة بأن مشكلة موقع المكتب ستحل قريباً.

٨ - وسأقدم إلى الجمعية العامة قريبا مقترحاتي بشأن ميزانية المكتب، والتي من المرجح أن تبلغ حوالي ١,٣ مليون دولار لفترة ولاية الستة أشهر الأولى. ولأسباب سبق إبلاغها للدول الأعضاء، لن يتسنى تمويل هذه الاحتياجات من وفورات متحققة في الموارد المخصصة فعلا للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧. ولذا فإن إنشاء المكتب يتوقف على توفير اعتمادات إضافية.

٩ - وبالإضافة إلى المناقشات الواردة أعلاه بشأن إنشاء المكتب، أثار ممثلو الحكومة في اجتماعهم مع وكيل الأمين العام مسائل معينة كانت قد تركت معلقة بعد سحب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، ولكنهم لم يربطوها، على أي وجه كان، بمسألة المكتب الجديد.

١٠ - وفي رأس قائمة هذه: المعدات التي كانت تملكها، سابقا، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، والتي عرضتها الأمم المتحدة على الحكومة مجانا. وقد أوضح وكيل الأمين العام، وكذلك فعل ممثلي الخاص في مناسبات سابقة، أن الصلاحية التي تخول لي إتاحة هذه المعدات للحكومة المضيفة مقيدة بقرارات للجمعية العامة لا تزال سارية المفعول، وهي تعطي الأولوية لاحتياجات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الحالية منها والمقبلة، ولاحتياجات سائر هيئات الأمم المتحدة العاملة في البلد المعني. ولم تكن المعدات المعروضة بهذه الطريقة جديدة، إلا أنها كانت جميعها صالحة للخدمة، بل إن البعثة ظلت تستخدمها في عملياتها، هي بالذات، حتى نهاية ولايتها. وإضافة إلى المعدات المشمولة بالعرض الرسمي، كان هناك معدات أخرى متاحة، وكان يمكن للحكومة، لو شاءت، أن تتخذ منها، رغم عدم صلاحيتها للخدمة، مصادر لقطع الغيار.

١١ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أوضح الرئيس بيزيمونغو لوكيل الأمين العام أن الحكومة قررت عدم قبول المعدات المعروضة عليها، وقال إنه يمكن توزيعها على سائر هيئات الأمم المتحدة العاملة في رواندا. ولكن بعد ذلك ببضعة أيام، وإثر قيام الرئيس ونائب الرئيس، بنفسيهما، بتفتيش المعدات، أحطت علما بأن الحكومة قررت، رغم ما حصل، قبول المعدات.

١٢ - وللأسف، لم يتبين أن بالإمكان حل الخلاف الذي ظل قائما بين الأمم المتحدة والحكومة بشأن مطالبة هذه الأخيرة بضرائب كانت تريد استيفاءها من الشركات التي أتت إلى البلد متعاقدة مع البعثة. وقد انتهى الرئيس بيزيمونغو ووكيل الأمين العام، في الاجتماع الذي عقده في ٢٣ نيسان/أبريل، إلى أنه سيلزم للجانبين أن يتفقا على أن يختلفا على هذه المسألة.

١٣ - وإن لمن دواعي الارتياح أن يكون قد انتهى إلى الاتفاق مع الحكومة على إنشاء مكتب للأمم المتحدة في رواندا. وأنا على قناعة بأن وجود مكتب من هذا النوع سيعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة بمجملها على تزويد رواندا بالدعم الذي تحتاج إليه في الجهود التي تبذلها لحل المشكلة المؤلمة التي لا تزال تواجهها. وإني أوصي، وفقا لذلك، بأن يأذن مجلس الأمن بإنشاء المكتب لفترة أولية تبلغ ستة أشهر.

— — — — —